يقراخلف الامام جهرا شرح الاثار باسناده متصل الى
ابن مسعود انه قال ليت الذي يقراخلف الامام على فاه
سرا انتهى تدبران هذه التشديدات والتاكيدات
على طريق العموم والاطلاق وهل تساعد جواز قراة البعض
خلف الامام عند استماع البعض وانصاته في الجهر والاخفا
اخال انك لاتشك في عدم المساعدة خرجنا عن عهدة
تفصيل وجوب الاستماع داخل الصلاة على طريق العين فهذا
اوان الشروع في تفصيل الاستماع خارجها لانه دين
قد سبق منا ان دلائله وجوبه على طريق العين خارج الصلاة
والان نبين منها جوانب اخرى تاكيدا وتسويدا ونذكر من
المسايل المتعلقة به طرفا جديدا لتبرز فيها مالم يقع الاستماع
شياجديدا لعلك تكون بما منا عليك على الخاصمين شديدا
فاقول في البحر الرايق لما كان العبرة انما هو لعموم اللفظ
لالخصوص السبب وجب الاستماع لقراة القران خارج الصلاة
ايضا ولهذا قال في الخلاصة رجل بكيت الغفة ويجيئه رجل
يقرا القران ولا يمكنه استماع القران فالامام على القاري
وعلى هذا الوفر اعلى المتطهر في الليل جهرا والناس نيام يامثم
وفي القنية وغيرها رجل والصبي اذا كان يقرا القران واهله
يشتغلون بالاعمال فلا يستمعون ان كانوا شرعوا في العمل قبل
قراته لا ياثمون والا اثموا انتهى في قوله والا اثموا
دلالة على انهم ان شرعوا في العمل بعد قراته ياثمون سواء

شرعوا

شرعوا معا كما هو النادر او شرعوا واحدا بعد واحد كما هو
الاكثر ولا يخفى ان كونهم اثمين على تقدير الشروع واحدا بعد
واحد يكون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لما تحقق
الاثم في حقهم بل في حق الاخير منهم على تقدير
كون الاستماع فرض كفاية ايضا يتحقق الاثم في حقهم ولو تركوا
واحدا بعد واحد فالمذكور فيما بينهم كون المجموع
اثمين اذا تركوا الواجب عن اصله اما اذا ترك البعض
المباشر بالواجب مع كفاية البعض الباقي فالظاهر ان الاثم
عليه دون غيره لتعينه لاداء الواجب الا يرى انه اذا قام رجل
وترك كتابة في مجلس فان حفظه واجب وعما اهل المجلس بطريق
الكفاية ثم اذا قاموا واحدا بعد واحد فالضمان على الاخير
لتعينه للحفظ والمسالة مذكورة في الكتب وان نترك عن
ذلك فالمستفاد من كونهم اثمين اذا شرعوا في العمل بعد قراته
كون كل واحد منهم اثما وقت شروعه في العمل وهذا يقتضي كون
الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لكان اثمهم وقت
شروع الاخير والمقام يحتمل كلا ما فوقه وفي المحيط يكره رفع
الصوت بها يعني قراة القران لانه يمنع غيره عن شغله فانه
يلزمه الاستماع انتهى فلا ان منع القاري غيره على
طريق العموم بل منع الواحد المبهم عن شغله بسبب لزوم الاستماع
يدل على كون الاستماع فرض عين اذ لو كان فرض كفاية لما لزم منع
الغير على العموم بل منع الواحد المبهم في الاشتغال بما اوله الاخير

وفي يجب

Copyright © King Saud University